شط العرب دراسة جيوبولتيكية

م. فراس عبد الجبار عبد الله الربيعي
جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الانسانية – قسم الجغرافية

الملخص

ان الظروف الجغرافية الموجودة في المنطقة واختلاف الاهداف للانظمة السياسية على جانبي جعلت من مشكلته من اسخن قضايا الانهار الحدودية في العالم فلا تمر فترة طويلة على هذه المنطقة الا واندلعت مشكلة واخرها كانت الحرب العراقية الايرانية التي استمرت ثمانية سنوات ازهقت فيها مئات الالاف من الارواح من ابناء البلدين اضافة الى الاضرار الاقتصادية والبيئية الناجمة عن هذه الحرب وقد زادت هذه المشكلة تعقيدا في الوقت الحاضر بعد بروز ازمة المياه في المنطقة والعالم وانخفاض مناسيب دجلة والفرات والتي اظهرت للجانب العراقي مدى خطورة السدود المقامة على نهر الكارون من قبل الجانب الايراني ولتجنب اية مشاكل مستقبلية فانه يجب البدء بمفاوضات سياسية تتبعها فنية تراعى فيها القوانين الدولية المتعلقة بمشكلات الانهار للدول المتشاطئة والمتغيرات الجغرافية لضمان حقوق الجانبين وتجنب حدوث اية مشاكل بين البلدين .

Abstract

To hold things geographic and different political systems have made the problem of the Shatt al-Arab from the hottest issues of river border in the world do not go through a long period in this region, but broke out a problem and most recently was the Iran-Iraq war, which lasted eight years and claimed hundreds of thousands of lives of the sons of the two countries in addition to the damage economic and environmental consequences ofthis war has increased the complexity of the problem at the present time after the emergence of the water crisis in the region and the world, low levels of the Tigris andEuphrates, which showed the Iraqi side the gravity dams on the river Karun by the Iranian side and to avoid any future problems, it must begin negotiations on technical and nottake into account the political and international laws geographical variables to ensure thefuture of human sides and avoid any future problems.

المقدمة

أصبحت مشكلة الانهار الحدودية من القضايا المهمة في العصر الحديث خصوصا بعد تفاقم أزمة المياه اضافة الى مشاكل تثبيت الحدود بين الدول المتشاطئة ورغم القوانين الدولية المشرعة لاجل منع النزاعات الا ان الانهار المشتركة لازالت تسبب العديد من الاشكاليات التي يصعب حلها ومن ابرز المشاكل المتعلقة بالانهار بين الدول المتجاورة مشكلة شط العرب التي اضحت من القضايا صعبة الحل على الرغم من الاتفاقيات الكثيرة التي عقدت لايجاد حل نهائي لها ابتداءا بمعاهدة زهاب ١٦٣٩ و أرضروم الثانية عام ١٨٤٧م وانتهاء باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ التي اعقبتها حرب طاحنة استمرت ثماني سنوات بين العراق وايران وقد جاء هذا البحث (شط العرب دراسة جيوبولتيكية) كمحاولة لدراسة جذور المشكلة وابعادها المستقبلية.

وتتلخص مشكلة البحث في السؤال التالي (هل ان مشكلة شط العرب سستتفاقم مستقبلا ؟) وقد افترض الباحث ان ازمة شط العرب ستستمر وتتفاقم خصوصا بعد ازدياد ازمة المياه وتاثيرها الواضح على الجانبين العراقي والايراني مما ادى الى تطور المشكلة من مشكلة حدودية الى مشكلة تقاسم المياه.

وقد استخدم الباحث منهجي البحث التاريخي والتحليلي وانطوى البحث على ثلاثة مباحث

المبحث الاول نظرة تاريخية على شط العرب .

والمبحث الثاني الاتفاقيات المبرمة على شط العرب .

المبحث الثالث الابعاد المستقبلية لمشكلة شط العرب .

المبحث الأول

نظرة تاريخية على شط العرب

جاءت تسمية شط العرب منذ مايقرب من تسعة قرون اذ كان العرب القدامى يطلقون عليه تسمية (دجلة العوراء) خلال القرون الاربعة الاولى للهجرة بعد ان ابدل نهر دجلة مجراه الى موقع غربي المجرى الاصلي وذلك في القرن السابع الميلادي وبذلك قيل اعورت دجلة الى الجزء الاسفل ، وعن تسميته شط العرب يذكر ان ناصر خسرو العلوي الذي وصل البصرة يوم عشرين شعبان عام ٤٤٣هـ الموافق كانون الاول من عام ١٠٥١م اول من اطلق عليه تسمية شط العرب [١]ويسمية الايرانيون اروندوداي اي نهر اروند بالفارسية [٢]،وقد كانت حدود الشط تسير مع الضفة الشرقية للنهر ويسيطر على ضفتي النهر قبائل عربية اشهرها أمارة الحويزة من الجانب الشرقي اما الجانب الغربية فكان يسيطر عليه عرب البادية مع حفظ حق الملاحة في الشط للمراكب الايرانية بملء الحرية [٣].

وعندما احتل سليمان القانوني العراق ظل شط العرب تحت سلطة امارة الحويزة لان البصرة لم تحتل وبقيت تحت حكم شيخ المنتفك مغامس بن مانع بن شبيب ، وفي عام ١٥٤٦م الحقت البصرة بالممتلكات العثمانية ولم يتمكن العثمانيون من السيطرة على شط العرب بشكل كامل بسبب ضعف الاسطول البحري وظلوا يعتمدون على القبائل العربية مثل المنتفك والحويزة وال افراسياب وبنو كعب في ادارة هذه المنطقة الا ان نقطة التحول الجوهرية في الصراع على شط العرب كانت ظهور الدولة الصفوية (١٥٠١م-١٧٧٩م) التي نشب بينها وبين الدولة العثمانية صراع حدودي استمر لفترة طويلة.

ومع بدايات القرن العشرين أكتشف النفط في العراق وايران وظهر ايضا في منطقة الاحواز العربية التي احتلتها ايران وخضعت لسيادتها وتطلق عليها عربستان اي بلاد العرب فزادت اهمية شط العرب في عمليات نقل النفط الى الخليج العربي ومنه الى اوربا وكذلك ازدهر ميناء عبادان كميناء ضخم فسعت بريطانيا الى تعديل الحدود في منطقة شط العرب لصالح ايران في بعض مناطقه وكذلك ميناء المحمرة.

وضغطت بريطانيا على الحكومة العراقية سواء في الحرب العالمية الاولى او ابان العهد الملكي لتقديم تنازلات في شط العرب وحملتها على توقيع معاهدة ١٩٣٧التي اعطيت بموجبها لايران ٧ كيلومترات من مياه شط العرب امام ميناء عبادان ولم يقتنع الشاه محمد رضا بهلوي بهذه الكيلومترات فاعلن عام ١٩٦٩الغاء معاهدة ١٩٣٧من طرف واحد بعد ان وضعت الولايات المتحدة الامريكية يدها على اكثر من ٨٠ %من النفط الايراني ابان حكمه وظهرت حاجتها لشط العرب ايضا[٤] .

ان هذه الاحداث السياسية والصراع المستمر للسيطرة على شط العرب قد عقدت لاجله الكثير من المعاهدات والاتفاقيات التي سنتحدث عنها في المبحث الثاني .

خريطة(١)

خريطة عثمانية تعود الى سنة ١٩١٤ تبين الحدود العراقية الايرانية في منطقة شط العرب

الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على فراس عبد الجبار عبد الله الربيعي ونسرين رشيد هادي ،البصرة دراسة جيو تاريخية ،بحث ملقى في مؤتمر كلية الاداب الرابع جامعة البصرة نيسان ٢٠١٢،ص٤.

المبحث الثاني

الاتفاقيات المبرمة على شط العرب

تعد معاهدة زهاب عام ١٦٣٩م اول معاهدة عقدت بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية اعقبتها معاهدة امير شرف عام ١٧٢٧م ثم معاهدة كردن عام ١٧٤٦م وارضروم الاولى عام ١٨٢٣م وهذه المعاهدات لم تكن معاهدات حدودية بالمعنى الحقيقي بل كانت معاهدات صلح وهدنة ولم تتطرق الى شط العرب لانه لم يكن محل نزاع في ذلك الوقت ويمكن اعتبار معاهدة ارضروم الثانية عام ١٨٤٧م هي اول معاهدة تطرقت الى شط العرب بشكل صريح وفيما يلي استعراض لهذه المعاهدات:

١- معاهدة ارض روم الثانية

تعتبر معاهدة ارضروم الثانية التي وقعت عام ١٨٤٧بين الدولة الفارسية والدولة العثمانية بوساطة كل من بريطانيا وروسيا واحدة من اوضح المعاهدات القانونية الخاصة بوضع الحدود في الشط حيث نصت على وضع مدينة المحمرة وجزيرة الخضر (عبادان)ومرساها والاراضي التي تقع على الضفة الشرقية لشط العرب تحت السيادة العثمانية والملاحظ ان جميع المعاهدات التي سبقت هذه المعاهدة لم تشر الى شط العرب لانه لم يكن من مواضيع الخلاف بين الدولتين وان ملكيته والاراضي المجاورة له على الضفة كانت منذ القدم تخضع للسيادة العثمانية دون منافس كما نصت هذه المعاهدة على حرية الملاحة للسفن الايرانية في الشط من مصبه حتى نقطة التقاء حدود البلدين [٥] وكان الطرفان الفارسي والتركي على وشك التوقيع على الاتفاقية لكن الاختلاف حول تفسير بعض النصوص الواردة فيها واندلاع حرب القرم ١٨٥٣-١٨٥٦م حالت دون التوقيع عليها والتي اشتركت فيها الدولة العثمانية وبريطانيا ضد روسيا وايران وانتهت الحرب بعقد الصلح بين الطرفين اعقبتها عقد اتفاقية بين كليهما عام ١٨٦٩الا ان هذه الاتفاقية لم تاتي بشي جديد لقضية الحدود بل اشارت الى وجوب ابقاء كل شي على حاله بدون اي تغيير وسارت على مبدأ ابقاء القديم على قدمه [٦] وقد اشارت ايضا بان مرسى المحمرة لايقع في شط العرب وانما في مصب نهر الكارون والتنازل عنه لم يشمل اي جزء من الشط وفي عام ١٩١١عاد الطرفان الى التفاوض واتفقا على ارسال لجنة فنية لرسم الحدود وفقا لاتفاقية ارضروم واتفقا كذلك انه في حال الفشل هذه المرة يلجأ لمحكمة التحكيم الدائمة في لاهاي وقد سميت مخرجات هذا التفاوض ببرتوكول طهران وقد فشل ايضا. [٧]

٢-برتوكول القسطنطينية ١٩١٣

استطاع مندوبوا بريطانيا وروسيا وفارس والدولة العثمانية التوصل الى توضيح بروتوكول جديد في القسطنطينية عام ١٩١٣تضمن تعريفا للحدود بين الدولة العثمانية الفارسية وترك للجنة رباعية مهمة تحديد الحدود ونص على انه في حال الاتفاق على تحديد قسم من الحدود يعتبر ذلك القسم قد ثبت نهائيا ولايكون عرضة لاي تدقيق او تعديل فيما بعد واضاف هذا البروتوكول (فيما يخص شط العرب يخضع شط العرب للسيادة العثمانية بالشكل الذي عليه في بروتوكول ١٩١٣ فقد تنازلت الدولة العثمانية بموجب هذا البروتوكول عن جزء من اقليمها في شط العرب حيث وافقت على مرور خط الحدود في منتصف الشط امام ميناء المحمرة ولمسافة قدرها ٤ اميال .[٨]

٣-معاهدة ١٩٣٧

وفي عام ١٩٣٧وبعد عرض النزاع الحدودي بين العراق وايران على عصبة الامم اتفق الطرفان بعد مفاوضات عسيرة بينهما على اعتبار بروتوكول القسطنطينية عام ١٩١٣ ومحاضر جلسات الحدود المؤرخة عام ١٩١٤ وثائق شرعية وملزمة للطرفين ووقع البلدان على هذا الامر واصبحت هذه الاتفاقية نافذة المفعول منذ عام ١٩٣٨ غير انها استثنت فقط وبموافقة العراق مسافة ٧ كم مقابل ان تؤول عبادان

الى ايران اما ماعدى ذلك فيبقى خط الحدود بين البلدين كما هو مثبت في محاضر جلسات الحدود عام ١٩١٤ [٩] وبذلك تكون ايران قد حققت مكسبا اقليما اخر امام ميناء عبادان حيث اصبحت الحدود تسير لمسافة ٣/٤ ٧ كم مع المياه الاقليمية وقد مثل هذا مكسبا لايران اكثر مما كانت تتطلع اليه فهي كانت تطالب باقل من ٣.٢٥ كم حيث كانت الصراع بين بريطانيا والعراق على اشده مما اضطر العراق الى التنازل عن جزء من اقليمه لصالح ايران و في نيسان ١٩٦٩ انفجرت ازمة حدودية جديدة بين العراق وايران حينما اعلن وكيل وزارة الخارجية الايرانية امام مجلس الشيوخ الايراني نقض بلاده وبمبادرة انفرادية معاهدة الحدود الثنائية عام ١٩٣٧ وان لايران مطالب جديدة في شط العرب [١٠].

٤-اتفاقية الجزائر

في عام ١٩٧٥ ولاهداف تتعلق برغبة القيادة العراقية انذاك في اخماد صراع الكرد المسلح الذي كان يقوده الملا مصطفى البارزاني والذي كان يطالب بحقوق الشعب الكردي وتطبيق بيان اذار ١٩٧٠ قام العراق بعقد باتفاقية الجزائر مع ايران وقد تم بموجبها الاتفاق على ترسيم حدود شط العرب وفقا لما تريده ايران وفق بروتوكول ١٩١٣ وقد وقع من الجانب العراقي نائب الرئيس في حينها صدام حسين وعن الجانب الايراني شاه ايران وبحضور الرئيس الجزائري هواري بو مدين وكان الوسيط الفعلي وزير الخارجية عبد العزيز بو تفليقة وذلك في اجتماع الدول المصدرة للنفط (اوابك) المعقود في الجزائر وقد ابدت جميع الدول النفطية الاتفاق لما له من تاثير على سوق النفط كما ايدتها الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي السابق

وتضمنت الاتفاقية تسعة مواد و الحق بها بروتوكولان الاول لتحديد الحدود النهرية والثاني لتحديد الحدود البرية تضمن الاول ست مواد تحدث اغلبها عن الحدود في شط العرب وهي كالاتي :

المادة الاولى (يؤكد الطرفان المتعاقدان ويعترفان بان تحديد الحدود النهرية الدولية بين العراق وايران في شط العرب قد جرى حسب خط التالوك من قبل اللجنة المختلطة العراقية الايرانية الجزائرية .

المادة الثانية وتتضمن خمس فقرات وهي كالاتي

الفقرة الاولى (ان خط الحدود في شط العرب يسير مع مجرى الملاحة في وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند اخفض منسوب(خط التالوك) لقابلية الملاحة ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين العراق وايران في شط العرب حتى البحر).

الفقرة الثانية (ان خط الحدود يتغير مع التغيرات التي تعود الى اسباب طبيعية في المجرى الرئيس الصالح للملاحة اي ان الحدود تتبع التغيرات الطبيعية التي تجري في النهر الرئيس ولا يتغير خط الحدود بالتغيرات الصناعية اي بفعل الانسان الا باتفاق خاص يعقد بين الطرفين).

الفقرة الرابعة (في حال انتقال مجرى شط العرب او مصبه بسبب الظواهر الطبيعية وادى ذلك الانتقال الى تغير في العائدية الوطنية لاقليم الدولتين والاموال الغير المنقولة او المباني والمنشات الفنية او غيرها فان خط الحدود يستمر على كونه في التالوك) .

الفقرة الخامسة (اذا ماغير النهرمجراه فيجب اعادة المياه على نفقة الطرفين الى المجرى الذي كان عليه عام ١٩٧٥ حسب ما مشار اليه في الخرائط الاربع المشتركة التي نصت عليها الفقرة ٣من المادة الاولى اذا طلب ذلك احد الطرفين خلال السنتين اللتين تعقبان اللحظة التي تحقق فيها الانتقال مالم يقرر الطرفان باتفاق مشترك بان خط الحدود يجب ان يتبع المجرى الجديد) .

المادة الثالثة الفقرة الاولى ان خط الحدود النهرية قد رسم على الخرائط المشركة المذكورة في الفقرة الثالثة من المادة الاولى .

الفقرة الثانية (ان الطرفين قد اتفقا على اعتبار ان نقطة انتهاء الحدود النهرية تقع على خط مستقيم يوصل بين نهايتي الضفتين عند مصب شط العرب في اخفض مستوى للجزر).

المادة الرابعة (ان خط الحدود العرف يقسم باتجاه عمودي المجال الجوي وباطن الارض ايضا).

المادة الخامسة (أن الطرفان يؤلفان لجنة مشتركة عراقية – ايرانية خلال مدة شهرين لتسوية وضع الاموال المنقولة والمباني والمنشات بطريقة التعويض او باية صيغة اخرى مناسبة لتجنب اي مصدر للنزاع)

المادة السادسة (بالنظر الى انجاز اعمال المسح في شط العرب ووضع الخريطة المائية المشتركة اتفق الطرفان المتعاقدان على اجراء مسح جديد مشترك لشط العرب كل عشر سنوات).

المادة السابعة (تتمتع السفن التجارية والحكومية والعسكرية للطرفين المتعاقدين بحرية الملاحة في الشط وايا كان الخط الذي يحدد البحر الاقليمي من الدولتين في جميع اجزاء القنوات الصالحة للملاحة الكائنة في البحر الاقليمي والمؤدية الى مصب شط العرب).

المادة الثامنة (يعترف الطرفان ان شط العرب هو طريق للملاحة الدولية ويلتزمان بالامتناع عن كل استغلال من شانه ان يعيق الملاحة في شط العرب والبحر الاقليمي والمؤدية الى مصب شط العرب [١١].

المبحث الثالث

الابعاد المستقبلية لمشكلة شط العرب

أصبحت مشكلة شط العرب من المشاكل الحدودية المستعصية بسبب مغامرات السياسين و الوضع الجغرافي المعقد، فالقناة الملاحية في شط العرب تتميز بتغيير اعماقها من منطقة الى اخرى وبقلة الاعماق المتيسرة للملاحة عند السدود والمناطق الضحلة وبضيقها وتعرجها والتوائها في مناطق كثيرة حيث يتغير شكل النهر في جميع مراحله فيبدوا مستقيما في مكان ومتعرجا في مكان او ملتويا في مكان اخر ،كما يتاثر حوض شط العرب بالظروف المناخية او الطبيعية التي تسود المنطقة والتي قد تسهل او تعرقل سير الملاحة ، وتتراوح مساحة الحوض بحدود مليون كيلومتر مربع متضمنا جميع الاراضي التي تسقى بمياه النهر وروافدة التي تنحدر امطارها الى النهر ويتراوح عرض مجراه مابين ٤٠٠ مترا الى اكثر من كيلو مترين ، اما أعماق الشط فتتغير ايضا لتغير المواقع وتبعا لحالات المد والجزر فهي تتراوح مابين ٨- ١٥م [١٢]، ان التاكل الحاصل في الضفة اليمنى لشط العرب على طول المسافة البالغة ست كيلو مترات بمعدل ثلاث امتار ونصف المتر يسبب سنويا فقدان مايقارب ١٠٠دونم لصالح ايران من خلال تقدم خط التالوك باتجاه المياه الاقليمية العراقية،ويؤكد ملاحون وبحارة ان مجرى الشط الان ليس كما كان في زمن اتفاقية الجزائر التي حصل فيها الجانب الايراني على نصف الشط وبات خط التالوك هو المرتسم الحدودي البحري بين البلدين فالوثائق تشير الى ان اخر نقطة تربة رصدت على الساحل العراقي بموجب بروتوكول ١٩١٣اصبحت ضمن الاقليم البري العراقي بما يزيد على مسافة ٢٥٠٠متر [١٣]وسبب اخر لانحراف المجرى هو كثرة الغوارق والاهمال نتيجة الحروب ومن الملاحظ ان الاراضي التي يجري فيها الشط تعد من اهم مناطق بساتين النخيل في العراق ومن ناحية اخرى نجم عن الترسيب مشاكل في عمليات الصيد وخصوصا ان مهنة سكان البصرة الصيد حيث ان خط التالوك كما اسلفنا هو خط وهمي يربط بين اعمق النقط في مجرى شط العرب وغالبا ما يجتازه الصيادون لعدم معرفتهم خطوط الحدود وبالتالي يتعرضون لاطلاق النار او الاسر مما يؤدي الى حدوث اشكاليات بين الحين والاخر .

ومن الملاحظ ان عمليات جرف اليابسة العراقية قد جعلت جزيرة ام الرصاص (وسط مجرى شط العرب ذات الاهمية القوية على مستوى السوق العسكري) اكثر قربا للجرف الايراني الذي يتمتع بتوفر عقد مواصلات مهمة في ميناء المحمرة ووجود مطار عبادان مما يجعل الجزيرة ضمن اهتمامات القادة الايرانيين المستقبلية بلعب دور اكبر في منطقة الخليج العربي والعراق كما هو معروف دولة متضررة جغرافيا وهي من بين الدول الخليجية التي تمتلك اقصر السواحل علية فان اي تنازل من قبل العراق عن مياهه معناه التضييق على العراق بحريا وبخاصة انه لايمتلك اي منفذ بحري سوى مايطل فيه على الخليج العربي. [١٤]

وبالاضافة الى هذا الوضع الحدودي المعقد برزت مشكلة اخرى مستحدثة هي مشكلة تقاسم المياه حيث ان تحويل مجرى نهر الكارون من قبل الجانب الايراني وبناء سد على نهر الكرخة قد ادى الى الى انقطاع المياه الواصلة الى شط العرب بصورة نهائية او وصولها بنوعية رديئة انظر جدول (١) وخريطة (١)

جدول (١) يبين اهم السدود الايرانية المنجزة على نهري الكارون الكرخة

اسم السد	السعة الخزنية	سنة الانشاء	المواصفات
سد الكرخة	٥.٩ مليون م٣	١٩٩٢-٢٠٠١	كلفة المشروع ٧٠٠مليون دولار وهو من النوع الركامي الصخري الترابي طوله ٣٠٤م وارتفاعه ٢٠٣م وقاعدته ١١٠٠م وقمته بعرض ١٢م وشيدت علية محطة كهرباء بسعة ٤٠٠ميكاوات.
كارون ١	٢.٩كم٣	١٩٧٧	ارتفاع السد ٢٠٠م
كارون ٣	٢.٧٥كم٣	٢٠٠٥	ارتفاع السد ٢٠٥م
سد ديز الكونكريتي	٣كم٣	١٩٦٢	مقام على نهر ديز احد روافد الكارون ويبلغ ارتفاعه ٢٠٣م .

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على فؤاد قاسم الامير ، الموازنة المائية في العراق وازمة المياه في العالم ، دار الغد بغداد ٢٠١٠، صفحات متفرقة .

وبالاضافة الى هذه السدود هناك سدود اخرى تحت الانشاء انظر خريطة (١)

مخطط (١)

يوضح السدود الايرانية ومن ضمنها السدود المقامة على روافد شط العرب

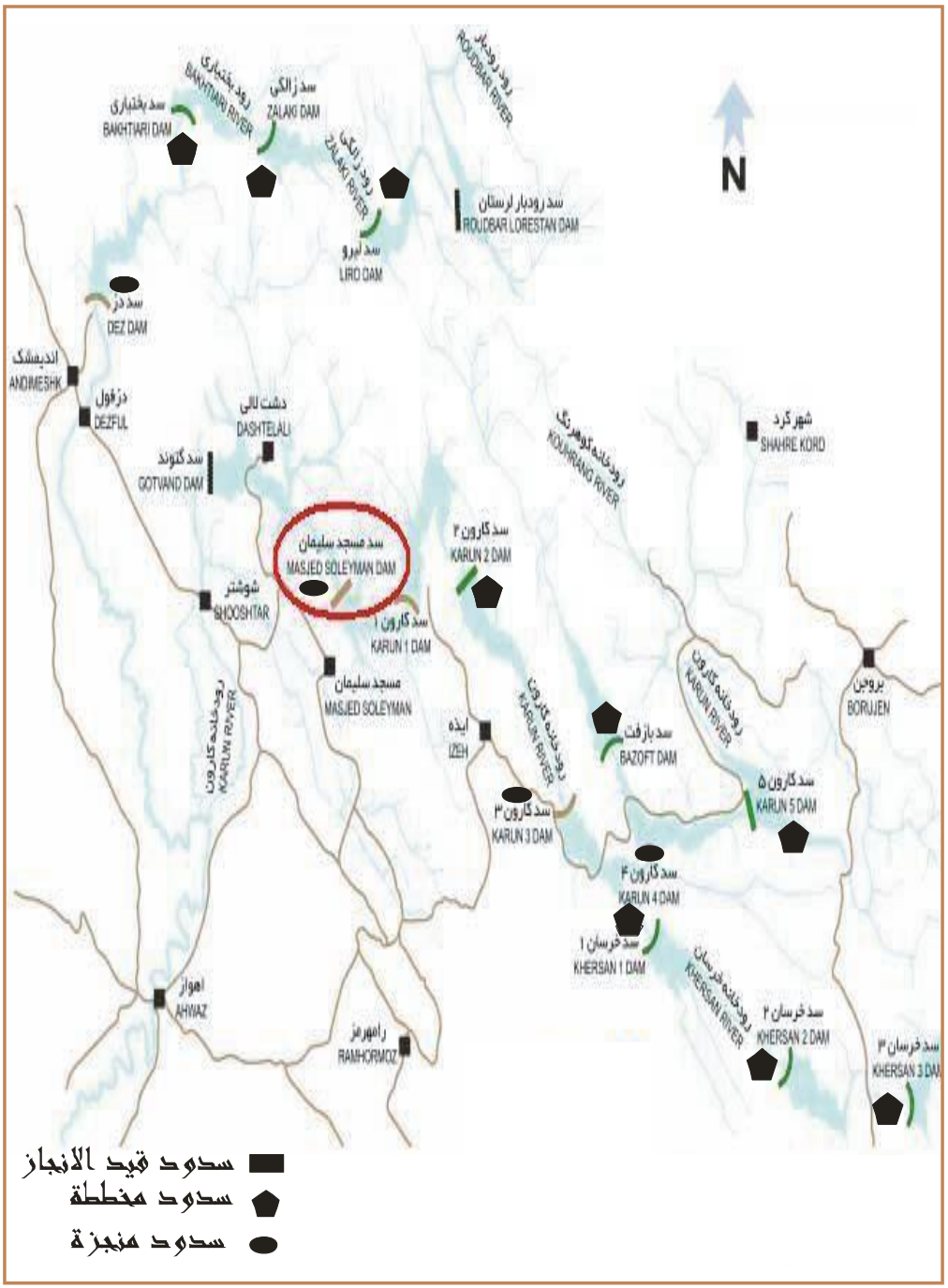

المخطط من عمل الباحث بالاعتماد على عادل شريف الحسيني و محمد عزالدين الصندوق، مشكلة المياه في العراق الأسباب و الحلول المقترحة، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الموقع http://iraqicharities.org

ان الغاية من انشاء هذه السدود بالنسبة لايران هو تعويض النقص الحاصل في المياه في المناطق الشرقية والوسطى من ايران حيث تقوم بنقل المياه من سدود اعالي الكارون الى محافظتي اصفهان ويزد في وسط ايران باستخدام الانابيب ولمسافات تصل الى اكثر من ١٠٠ كم وقد تم الانتهاء من هذا المشروع وتشغيله سنة ٢٠٠٠ ، وكذلك ينقل الماء حاليا من اعالي الكارون الى اصفهان بمسافة تزيد عن ٥٢٠ كم ويستمر نفس الانبوب من اصفهان ليغذي يزد بمسافة اخرى تصل الى حوالي ٥٠٠كم و هناك انبوب يغذي كرمان مباشرة من اعالي كارون وبمسافة تصل الى حوالي ٧٥٠كم ويوجد انبوب ثالث يغذي مدينة قم.بمسافة تزيد عن ٣٥٠ كم وينقل الماء كذلك الى مدن ومحلات كاشان ورفسنجان .

اما سد الكرخة فان الغاية منه هو ارواء ٣٢٠ الف هكتار والتخلص من الفيضانات في منطقة مجرى النهر ،وهذا ما ادى الى عدم وصول اي كمية من المياه الى هور الحويزة او وصولها بنوعيات رديئة[١٥] .

وازاء هذه السياسة الايرانية فقد تضرر شط العرب كثيرا نتيجة انخفاض مناسيب المياه وتحول الى مكب للنفايات بحسب مسؤولين عراقيين .

وقد اقترحت شركة ميد انرجيا الايطالية ان تؤمن وزارة الموارد المائية ٥٠متر مكعب في الثانية من المياه العذبة والا فان مياه البحر المالحة سوف تندفع باتجاه البصرة ، وقد اقترحت الشركة الايطالية ثلاثة مواقع لانشاء السد عند مدخل شط العرب في الفاو والثاني قرب ميناء ابو فلوس في قضاء ابو الخصيب والثالث منطقة كتيبان شمال البصرة [١٦] .

الاستنتاجات والتوصيات

١- البدء بمفاوضات فنية بين الجانبين العراقي والايراني ينظر فيها في مسالة الحدود والمياه حسب قواعد القانون الدولي وتراعى التغيرات المستقبلية التي تضمن حقوق الجانبين وتمنع حدوث نزاعات مستقبلية .

٢- على الجانب العراقي المباشرة بانشاء سد حاجز للمياه الملوثة والمالحة والاخذ بنظر الاعتبار كل الاراء المطرحة في هذا الجانب بجدية واختيار الافضل .

٣- على الجانب العراقي ممارسة اوراق الضغط المشروعة ومنها الورقة الاقتصادية تجاه الجانب الايراني للتخفيف من وطاة المشاريع الايرانية تجاه شط العرب والحد من اطلاق المياه الملوثة .

الهوامش

١- مجموعة من الاساتذة شط العرب دراسات علمية اساسية ، مركز دراسات علوم البحار ،جامعة البصرة ١٩٩١ص١٣.

2- www.aawsat.com,p.1

٣-شط العرب ،دراسات علمية ،مصدر سابق.

٤-جابر ابراهيم الراوي ، شط العرب في المنظور القانوني عبر التاريخ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٨١، ص٧٢ .

٥- محمد محمود ابراهيم الديب ، الجغرافية السياسية منظور معاصر الطبعة السادسة ، المكتبة الانجلو مصرية ، ٢٠٠٨ص٦٦٥.

٦- فلاح شاكر اسود ، الحدود الشرقية للوطن العربي والاطماع الفارسية مطبعة سلمى الفنية الحديثة ،١٩٨٢،ص٤٢.

٧ -خالدة رشيد السعدون ، تحليل العوامل التي ترسم خط الحدود بين العراق وايران ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بغداد كلية الاداب ، قسم الجغرافية ،١٩٦٩، ص١٦.

٨-www.marefa.org.p.4

٩- خالدة رشيد السعدون ،مصدر سابق ،ص٢٤.

١٠- جمال علي زهران ، قضايا الحدود العربية الاقليمية – الحد الشمالي والشرقي مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٢، ١٩٩٣،ص٨١.

١١- محمد ثامر السعدون ، الحدود البحرية العراقية ،اطروحة دكتوراة غير منشورة ،جامعة بغداد ،كلية القانون ،٢٠٠٦ص٢٥١-٢٥٤.

١٢- شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الموقع :

www.aawsat.com

١٣- شط العرب ، دراسات علمية اساسية ،مصدر سابق.

١٤- خالدة رشيد السعدون ،مصدر سابق ،ص، ٢٩.

١٥- فؤاد قاسم الامير ، الموازنة المائية في العراق والازمة المائية العالمية ، دار الغد بغداد ٢٠١٠، ص ١٧٨

وكذلك ينظر احمد عمر الراوي ، تاثير سياسات دول الجوار على الموارد المائية في العراق ، من كتاب دراسات في مشكلة المياه في العراق ، بحوث الندوة العلمية التي نظمها قسم الدراسات الجغرافية في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٠،ص٧.

١٦- شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الموقع :

http://www.alsumarianews.com